ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Assis. Lect. Hussein Saleh Shanna

University of Wasit – University Presidency

Email: std2023.hshina@uowasit.edu.iq

Keywords:

Egypt , Sudan Economic Integration, Nile Valley

CC BY

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 2. Apr. 2026

Accepted 11. May .2026

Published 25. Aug.2026

The Egyptian–Sudanese Integration of 1982: A Historical Study

A B S T R A C T

The research highlights an important stage in Egyptian–Sudanese relations, during which efforts were made to achieve economic, political, and military integration in order to overcome the political and economic challenges faced by both countries amid the regional and international transformations of the time. Economic integration emerged as a framework for strengthening the shared interests of the two states, particularly following the signing of the Integration Agreement in 1982. However, the implementation of this project encountered several challenges, most notably political instability, weak strategic planning, and limited implementation mechanisms, which ultimately led to the stagnation of the experience and prevented it from achieving its intended objectives.

© 2026 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol64.Iss2.5197

التكامل المصري السوداني لعام ١٩٨٢ دراسة تاريخية

م.م حسين صالح شنه

جامعة واسط – رئاسة الجامعة

المستخلص:

يسلط البحث الضوء على مرحلة هامة من العلاقات المصرية–السودانية، لتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والعسكري بهدف تجاوز التحديات السياسية والاقتصادية التي واجهتهما في ظل التحولات الإقليمية والدولية، آنذاك. وجاء التكامل الاقتصادي ليكون إطاراً لتعزيز المصالح المشتركة بين البلدين، ولا سيما بعد توقيع اتفاقية التكامل عام ١٩٨٢. واجه تطبيق المشروع عدة تحديات، أبرزها عدم الاستقرار السياسي، وضعف التخطيط الاستراتيجي، ومحدودية آليات التنفيذ، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى تعثر التجربة وعدم تحقيق أهدافها المرجوة.

الكلمات المفتاحية: مصر، السودان، تكامل اقتصادي، وادي النيل .

المقدمة

تُعدّ العلاقات المصرية–السودانية نموذجا للعلاقات الثنائية بين بلدين عربيين افريقيين، بسبب الروابط التاريخية والجغرافية ضمن إطار وحدة وادي النيل، جاء اختيار الموضوع لأهميته في فهم طبيعة التحولات السياسية والاقتصادية في البلدين، التي قادت في نهاية المطاف لتوقيع ميثاق التكامل الاقتصادي عام ١٩٨٢، الذي وُصِفَ بأنه محاولة بناء مشروع اقتصادي تنموي بين البلدين، وتتمثل **مشكلة البحث**، في التساؤل عن الأسباب التي دفعت الطرفين لتوقيع الميثاق، واخفاقه في تحقيق أهدافه المعلنة، وتنطلق فرضية البحث من أن التحديات السياسية والاقتصادية الداخلية، إلى جانب المتغيرات الإقليمية والدولية، أسهمت في إضعاف فرص نجاح مشروع التكامل.

درس البحث التطور التاريخي للعلاقات المصرية–السودانية خلال المدة ١٩٥٦–١٩٨٢، والظروف السياسية والاقتصادية التي أدت إلى توقيع ميثاق التكامل، وسلط الضوء على اتفاقية التكامل الاقتصادي لعام ١٩٨٢ وأهم بنودها ومؤسساتها، والأسباب التي أدت الى فشل الميثاق وتعثره.

المبحث الاول– العلاقات المصرية–السودانية ١٩٥٦– ١٩٨٢.

١– العلاقات المصرية السودانية ١٩٥٦–١٩٦٩.

شهدت العلاقات المصرية–السودانية بعد ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، تحولاً جديداً وحساساً، إذ كان السودان يراقب مسار الثورة المصرية مترقباً نتائجها، وطامحاً إلى نيل الاستقلال (بشير، العلاقات السودانية المصرية، ١٩٨٨، صفحة ١٩). أدرك قادة الثورة المصرية تطلعات السودانيين، وسعوا إلى كسب ثقتهم عبر تأييد قضيتهم الوطنية، فتم إقرار منح الحكم الذاتي، وحق تقرير المصير في ١٢ شباط ١٩٥٣ (Sabry, 1982, p. 12)، حضّرت الاحزاب السودانية لانتخابات برلمانية أُجريت في كانون الثاني ١٩٥٣ تشكلت على اثرها اول حكومة سودانية برئاسة حسن الازهري[١] تبنى مجلس النواب السوداني قراراً في آب ١٩٥٥،يقضي بجلاء القوات البريطانية والمصرية عن السودان، للسير قدما في خطوات تقرير المصير، غادرت تلك القوات في نهاية تشرين الثاني ١٩٥٥ (العمار، ٢٠١١، الصفحات ١٦–١٧)، وأعلن السودان استقلاله في الأول من كانون الثاني ١٩٥٦ فاعترفت الحكومة المصرية بذلك في الثامن عشر، من الشهر ذاته (Collins, 1967, p. 11). ورغم تذبذب العلاقات السياسية بين البلدين الا ان الحكومة والشعب السوداني وقفا إلى جانب مصر في تشرين الاول ١٩٥٦، بعد تعرضها للعدوان الثلاثي، وعند وصول الحكومة الانقلابية للسلطة ١٩٥٨–١٩٦٤بقيادة ابراهيم عبود[٢*] أعلن عزمه على تخفيف حدة التوتر والمشاكل بين البلدين (الدار العربية للوثائق، الصفحات س ن –٣/ ١١٠٧). رحّب جمال عبد الناصر[٣] بالمبادرة السودانية، داعياً الى حل المشاكل بين البلدين وخاصة مياه النيل والتبادل التجاري، وتوصلا الى اتفاقية عقدت في ٨ تشرين الثاني ١٩٥٩ (عثمان، ٢٠٠٤، صفحة ٤٠).

مارست حكومة ابراهيم عبود العسكرية، سياسة قمع الحريات في البلاد ، مما شجع على تمرد منظمة الانينيا(Anya Nya)[٤] في جنوب البلاد ، واشتدت المواجهة بينه وبين الجماهير السودانية، التي ما لبثت أن أطاحت به عبر انتفاضة شعبية في ٢١ تشرين الأول ١٩٦٤، أسفرت تلك الأحداث عن تشكيل حكومة مدنية برئاسة سرّ الختم الخليفة.[٥]، وتعد تلك الحقبة نقطة تحول في تاريخ العلاقات السياسية بين البلدين، كونها مرحلة انتقالية؛ بعد أن وصلت الأحزاب السياسية في السودان الى دفة الحكم، (Collins، ١٩٦٧، صفحة ١٦٢)، اضطربت الاوضاع الامنية في الخرطوم بسبب اختلاف وجهات النظر بين الاحزاب فخرجت مظاهرات تندد بالسياسة المصرية في السودان (العمار، ٢٠١١، صفحة ٢٧)، رغم عدم الاستقرار السياسي في السودان آنذاك، الا انه وقف لجانب مصر في نكسة حزيران ١٩٦٧[٦]، وساندها في صراعها

مع الكيان الصهيوني سواء على المستوى الرسمي، أو الشعبي (الكعبي، ٢٠٢٥، صفحة ١٢٢)، لكن الاحزاب السودانية انشغلت بترتيب اوضاعها الداخلية، وحل المشكلات مع دول الجوار الافريقية، وجنوب البلاد ومحاولة صياغة دستور على الشريعة الاسلامية (عبدالغني، ١٩٨٢، الصفحات ٦٩-٧٠)، ادى ذلك الى اضطراب الاوضاع العامة مره اخرى بعد ان تفاقمت أزمة الجنوب فقمعتها الحكومة بالقوة، رافقها تدهور في الوضع الاقتصادي الذي ادخل البلاد في فوضى عارمة مع تحول الاحزاب المدنية، نحو الفكر اليميني، خلفت على اثرها معارضة بين الوطنيين والشيوعيين (رزق، ١٩٦٩، صفحة ٧٧). مهدت تلك الأحداث الى انقلاب عسكري جديد اطاح بحكومة اسماعيل الازهري، قام به مجموعة من الضباط اغلبهم من اصحاب الاتجاهات الراديكالية المتأثرين بالفكر الناصري وبعض الشيوعيون، فعادت البلاد الى مرحلة جديدة من الحكم العسكري، ودخلت بذلك العلاقات المصرية السودانية مرحلةً جديدة عدها المراقبون بمثابة العصر الذهبي (الدار العربية للوثائق، ١٩٧٧، الصفحات س ن-٣/ ١١٠٢) .

٢- العلاقات المصرية السودانية ١٩٦٩ -١٩٨٢ ووصول جعفر نميري للسلطة:

تحركت مجموعة من الضباط نحو الخرطوم في فجر الخامس والعشرين من أيار ١٩٦٩ وسيطرت على مبنى الإذاعة والتلفزيون دون مقاومة تُذكر (الدار العربية للوثائق، ١٩٧٧، الصفحات س ن-٣/ ١١٠٢)، وأعلن الجيش بعد سيطرته على السلطة انه يتطلع نحو مبادئ التقدم والاشتراكية مؤكدا انتماء السودان العربي، وما خلاص البلاد الا عن طريق النهج القومي. وكنتيجة طبيعية للانقلاب، بدأ التقارب المصري السوداني، فاعترفت مصر سريعا بالحكومة الجديدة، كان جعفر نميري[٧] متأثرا بالنمط السياسي المصري، فأسس الإتحاد الاشتراكي السوداني، على غرار الاتحاد الاشتراكي في مصر[٨] ويؤمن بالارتباط التاريخي والحضاري لوادي النيل عن طريق التكامل السياسي والاقتصادي بين البلدين (عثمان، ٢٠٠٤، صفحة ٥٩)، تزامن الانقلاب العسكري في السودان مع انقلاب مماثل في ليبيا بقيادة معمر القذافي،[٩] وكان النظامان متأثرين بمبادئ ثورة تموز ١٩٥٢ ومؤيدين للفكر الناصري، وقد تُوِّج هذا التقارب بتوقيع ميثاق طرابلس في ٢٧ كانون الأول ١٩٦٩[١٠]، حيث أعلنت مصر والسودان وليبيا أن الوحدة هدف مشترك، مستندة إلى الترابط الجغرافي وإمكانات التكامل بين الأراضي الزراعية في السودان، والعوائد النفطية الليبية، والخبرات واليد العاملة المصرية (Henderson, 1971, p. 135)، فكان الميثاق محاولة جادة للتقارب بين مصر السودان، اكد ذلك جمال عبد الناصر عندما زار السودان في عيد الاستقلال، في الاول من كانون الثاني ١٩٧٠، والقى خطابا جاء فيه "ان البلدين يسيران على خطى الوحدة والتكامل" (غالي ب.، السودان وليبيا ومصر، ١٩٧٠، صفحة ٥) " **إننا نسير في طريقنا مع أخوتكم في مصر، الجيش جيش واحد، والشعب شعب واحد، وهو المعنى الكبير الذي يعبر عن وحدة مصر والسودان، وإن الوحدة التي كانت في الماضي وحدة إقطاع، ولا يمكن لأي شعب بأي حال من الأحوال أن يقبل وحدة إقطاع، ، أما الوحدة التي ننادي بها اليوم فهي وحدة الأحرار**" (الاهرام، ١٩٧٠)، دخلت العلاقات الثنائية، مرحلة جديد بعد وفاة جمال عبد الناصر، اذ خلفه محمد أنور السادات[١١] ، سعى مبكراً إلى مواصلة النهج القومي الوحدوي على خطى سلفه، لكنه حرص على أن يرسّخ لنفسه دوراً مستقلاً في الحكم، فعمل تدريجياً على تحجيم التيار الناصري، وانتقل من منطق الشرعية الثورية إلى الدستورية. وقد أدى ذلك إلى صِدام مع بعض الناصريين حسمه لصالحه فيما عُرف بـ"الثورة التصحيحية" في ١٥ أيار ١٩٧١. (صبحي، ١٩٧٥، صفحة ١٩).

تلقى انور السادات دعوه ليبية رفقة رؤساء سوريا والسودان وليبيا لتطوير ميثاق طرابلس في بنغازي من اجل توقيع ميثاق الوحدة بين الجمهوريات الاربع (الدار العربية للوثائق، ١٩٨١، الصفحات س ن-٣/ ١١٠٢)، لكن وقع انقلاب في السودان في تموز ١٩٧١، حال دون مشاركة النميري، الذي تمكن من افشاله بعد ثلاثة ايام ادى لنشوب ازمة بين البلدين بعد ان ترددت مصر في إرسال قوات عسكرية إلى الخرطوم (الدار العربية للوثائق، ١٩٨٢، الصفحات س ن١-١٣٠٣)،

عارض النميري السادات الذي حاول تقويض المبادئ التي ناضل عبد الناصر من اجلها لذلك قل حماس النميري تجاه مصر (Warburg, 1985, p. 172) أدت محاولة الانقلاب إلى مراجعة جعفر نميري، لتوجهاته إزاء القوى الراديكالية داخلياً وعربياً ودولياً، فبادر إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة (F.R.U.S, 1972, p. 1) ، في وقت كانت مصر قطعتها منذ حرب ١٩٦٧. انعكس ذلك سلباً على العلاقات المصرية–السودانية، التي دخلت مرحلة برود استمرت حتى عام ١٩٧٣. (عبدالرزاق، ٢٠١٣، صفحة ١١)،

وبعد ان كان القرار السياسي المصري "**يتجه نحو اعادت العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية، وعدم الاعتماد مجددا على الاتحاد السوفيتي بعد ان اخرج السادات المستشارين الروس وقيم العلاقات مع الروس بانها لا تصب في مصلحة مصر حتى وصلت حد الجفاء**" (الدار العربية للوثائق، ١٩٧٥، الصفحات م–٨/ ١٣٠٣)، عاد التعاون مجددا بين مصر والسودان، فاثمر اصدار منهاج التكامل بينهما في شباط ١٩٧٤ ولكن حدث انقلاب عسكري اخر في السودان في ٢ تموز ١٩٧٦، قامت به جهة عسكرية مدعومة من ليبيا (ارنولد، ١٩٩٤، صفحة ١٥٥)، استدعت تدخل مصر ومنعت الانقلاب، على اثر ذلك وقع الطرفان المصري والسوداني، اتفاقية الدفاع المشترك على خطى تعزيز العلاقات بينهما في ١٥ تموز ١٩٧٦، وبعد زيارة السادات للقدس في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧ ورغم موجة الغضب العارمة التي اجتاحت العالم العربي والاسلامي لتلك الزيارة، ايد النميري موقف السادات، وعند توقيع اتفاقية كامب ديفيد في ١٧ ايلول ١٩٧٨[١٢] محاولة تاريخية من اجل السلام ومحذرا من المساس بحقوق الشعب الفلسطيني، كلّف السودان فتوراً في علاقاته العربية والإسلامية، رغم تحفظ نميري على توقيع مصر اتفاقية السلام مع الكيان الصهيوني إلا أن العلاقات المصرية–السودانية ظلت متماسكة ولم تصل إلى القطيعة، وتُوّجت عام ١٩٨٢ بتوقيع ميثاق التكامل بين البلدين. (الدار العربية للوثائق، ١٩٨١، الصفحات س ن–٢/١٣٠١).

يبدو أن العلاقات المصرية–السودانية بين ١٩٥٦ و١٩٨٢ تذبذبت تبعاً للتحولات الداخلية في البلدين ولتغير القيادات وتوجهاتها الإيديولوجية. كما يتضح أن هاجس وحدة وادي النيل ظل حاضراً كشعار سياسي، لكنه تأثر بالصراعات الحزبية والانقلابات والاصطفافات الإقليمية والدولية. وبذلك بقي مسار العلاقة محكوماً بالاعتبارات السياسية والأمنية أكثر من استناده إلى مشروع تكاملي مستقر طويل الأمد.

المبحث الثاني: الظروف الموضوعية التي أدت الى توقيع ميثاق التكامل الاقتصادي بين البلدين ١٩٨٢.

١– **الجانب السياسي:** تُعدّ السياسة الخارجية انعكاساً مباشراً للأوضاع الداخلية للدول، إذ إن أي تحولات سياسية داخلية تنعكس على توجهاتها الخارجية. شهد السودان خلال حكم جعفر نميري تطورات وأحداثاً سياسية أسهمت في إعادة توجيه سياسته الخارجية وتعديل أولوياتها (علوي، ١٩٧٦، صفحة ١١٦)، اتخذ نظام نميري سياسة محايدة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية، وحاول مسك العصا من المنتصف كونهما مركز الاستقطاب العالمي، وكان قراره اعادة العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية، سمه بارزة في تلك السياسة، اتسمت علاقته بالاتحاد السوفيتي بالفتور بعد انقلاب ١٩ تموز ١٩٧١ الذي نفذه ضباط شيوعيون (ابراهيم، ٢٠٠٨، صفحة ٢٠٧) وبعد الانقلاب الفاشل عام ١٩٧٦، اتجه نظام نميري الى توثيق علاقاته مع مصر، من منطلق النهج القومي العربي، (علوي، ١٩٧٦، صفحة ١١٦).

سعى نميري لتامين الوضع الداخلي في السودان وحل مشكلة الجنوب بعد ان وقع اتفاق في العاصمة الاثيوبية اديس ابابا ١٩٧٢[١٣] مع حركة تحرير جنوب السودان وجَنّب البلاد من مشكلة الحرب الاهلية (الدار العربية للوثائق، ١٩٨١، الصفحات س ن ٥ –١/ ١١٠٢)، كانت ليبيا تدعم حركات معارضة لإثارة الاضطراب في السودان على خلفية مواقفه المؤيدة لمصر، ولاسيما بعد عام ١٩٧٧ بالتنسيق مع إثيوبيا، وتصاعد التوتر عقب توقيع ميثاق التكامل عام ١٩٨٢.

أسهم الصراع في تشاد، ودعم كل طرف لأحد أطرافه، في تعميق العداء بين البلدين (الدار العربية للوثائق، ١٩٨١، الصفحات س ن-١/ ١٣٠١)، رأى نظام جعفر نميري أن تصاعد الحركات المسلحة يهدد استقرار السودان، فوظّف السياسة الخارجية أداةً لمواجهة الاضطراب الداخلي، وعدّ التحالف طويل الأمد مع مصر ركيزةً لتعزيز الأمن وترسيخ الاستقرار في البلاد. (علوي، ١٩٧٦، صفحة ١١٩).

تعرضت مصر لعزلة عربية وإسلامية عقب زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧، ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع الكيان الصهيوني عام ١٩٧٩[١٤] فترتب على ذلك قطع الدول العربية العلاقات السياسية والدبلوماسية مع مصر ونقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة الى تونس، ومقاطعتها اقتصادياً (العمار، ٢٠١١، صفحة ٦٠). فرضت تلك التطورات على مصر الخروج من عزلتها وتعزيز علاقاتها مع السودان بوصفه الداعم الرسمي لها. وفي المقابل، شكّل قيام **محور عدن** المدعوم من الاتحاد السوفيتي، والذي ضم ليبيا وإثيوبيا واليمن الجنوبي، تهديدًا خطيرًا للأمن القومي المصري–السوداني .(F.R.U.S, 1981, p. 599).

٢ – الجانب الاقتصادي: شهدت العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان، تقاربًا واضحًا بعد حرب ١٩٧٣، حيث اتجه البلدان إلى تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص، مع التقارب نحو الولايات المتحدة وتشجيع دخول الشركات الأجنبية، التي بدأت نشاطها في مصر أولاً، سعت الحكومة السودانية لإقامة مشاريع مشتركة مع رؤوس أموال وشركات أجنبية، خاصة في القطاع الزراعي، مستندة إلى قوانين التنمية الزراعية لعام ١٩٧٢ التي سمحت بتحويل الأرباح إلى الخارج وضمنت الحماية من المصادرة، إلا تلك الجهود لم تؤدّي لتحسين ملموس في الاقتصاد السوداني، نتيجة التخلف في أساليب الزراعة وضعف نوعية الإنتاج، فضلًا عن حاجة تلك الشركات إلى بنية تحتية متطورة ومشاريع تخدم مصالحها الاستثمارية (الحرية، ١٩٧٥، صفحة ١١).

الأوضاعُ السياسيَّةُ والاقتصاديَّةُ في مصرَ والسودانِ وأثرُها في مسارِ التكاملِ عام ١٩٨٢

أ– الأزمةُ الاقتصاديَّةُ في السودانِ وتداعياتُها الداخليَّةُ والخارجيَّةُ:

سعى السودان مع مصر لإيجاد مشاريع تنموية مشتركة لإنعاش اقتصاد البلدين كان اولها توقيع منهاج العمل السياسي في مصر في شباط ١٩٧٤ الذي أكد على التعاون العسكري في اغلب بنوده وتناول التعاون في الجانب الاقتصادي ايضا (حرب، ١٩٩٠، صفحة ٢٧٣). يعّد السودان من اكبر الدول الافريقية مساحة تميزت بتنوع تضاريسها ومناخها، اذ وفر ذلك للبلاد امكانية طبيعية هائلة من حيث الثروة الحيوانية و المراعي، و الثروات المعدنية اذ توجد فيها خامات الحديد والمنغنيز والنحاس والكروم والكرانيت وغيرها، في حين ان السودان من افقر الدول مقارنة بموارده من حيث متوسط دخل الفرد وتوفير الخدمات الاساسية في كافة مرافق الحياة طيلة في المدة المحصورة من استقلال البلد ١٩٥٦ حتى عام ١٩٨٢ تاريخ توقيع ميثاق التكامل محور الدراسة (سعدالدين، ١٩٨٦، صفحة ٤٦) ، ويعد ذلك انعكاسه للأوضاع السياسية شهدتها البلاد، بعد ان قاطعت اغلب الدول العربية السودان بسبب مساندته لمصر، على سبيل المثال قام العراق بقطع شحنات النفط الى السودان التي اربكت الوضع الداخلي، لولا المبادرة السعودية بتزويد السودان بمليون ومائتي الف برميل انعشت البلاد من ازمتها الخانقة (السياسة الكويتية، ١٩٧٩). ادت بالتالي الى ضائقة اقتصادية عاشتها البلاد، فارتفعت الأسعار وندرة بعض السلع المهمة نتيجة للسياسة الاقتصادية الازدواجية التي اتبعتها الحكومة بين قطاعي الاستيراد والتصدير، املا في تحقيق إنعاش الاقتصاد الداخلي الذي عانى من سوء التخطيط والتنفيذ (النحال، ٢٠٠٥، صفحة ٢٣) .

اعتمد المعنيون بالشأن الاقتصادي السوداني بعد استقلال البلاد على ثلاثة برامج انمائية، اولها الخطة العشرية، والخطة الخماسية، واخرها الخطة السداسية، ولم تنجز تلك الخطط والبرامج فتعثرت جميعها فحاول الرئيس نميري وضع برنامج لإصلاح الاقتصاد لكنه فشل ايضا، وفشلت كل البرنامج الانمائية التي وضعتها الحكومة في معالجة الوضع الاقتصادي المتدهور للمدة ١٩٧٤-١٩٧٨، فتوقفت عملية التنمية الاقتصادية تدريجيا (Awad, 1981, pp. 82-88).

لجأت الحكومة السودانية لفتح باب الاستدانة على مصراعيه، اذ بلغت ديون السودان في العام ١٩٧٥ حوالي خمسمائة مليون دولار، فارتفعت في العام ١٩٨١ الى (١١.٥) مليار دولار، وامتثلت الحكومة لتعليمات صندوق النقد الدولي للحصول على المزيد من القروض بتخفيض قيمة الجنيه السوداني ورفع اسعار السلع الاستهلاكية والوقود وخفض الانفاق الحكومي على الخدمات العامة، فانخفضت قيمة الجنيه السوداني امام الدولار في مطلع الثمانينات الى ١١٪ من قيمته في العام ١٩٥٨ (سعدالدين، ١٩٨٦، صفحة ٥٠). اسهمت تلك المعطيات في انتشار البطالة ونقص حاد في الخدمات العامة والبنى التحتية للدولة وتدهور الإنتاج الزراعي، بسبب عدم توفر الاسمدة الكيماوية، واهمال قنوات الري، فاجتاحت السودان احتجاجات شعبية، بدأت بإضراب الفلاحين والطلبة، مما دفع النميري الى محاولة الخروج من عنق الزجاجة وتوقيع اتفاقية التكامل الاقتصادي مع مصر عام ١٩٨٢ املا في اصلاح الواقع الداخلي المزري (Mohamed Ali، ١٩٩٤، الصفحات ١٢١-١٢٥) .

ب – **التحوُّلاتُ الاقتصاديَّةُ في مصرَ وتحدِّياتُ الأمنِ القوميِّ الاقتصاديّ:**

تراجعت مكانة مصر الاقتصادية بين الدول العربية بعد اكتشاف النفط، فأصبحت دولة فقيرة وسط دول الخليج البترولية الغنية، وقد شكل الجانب الاقتصادي تهديدا كبيرا لأمنها القومي واصبح نقطة ضعفها المشخصة (ابوعامود، ١٩٩٨، صفحة ١٣٢) اذ تمثل بالكثير من المشاكل وكان اخرطها قلة الموارد يقابلها زيادة مطردة في عدد السكان، فتبنت مصر سياسة الانفتاح الاقتصادي في شهر ايار ١٩٧٤، وفتحت ابوابها على العالم الخارجي، واعلنت تبنيها لحرية التعامل في المجال التجاري من خلال تسهيل اجراءات انتقال حركة الافراد او المؤسسات او الشركات اليها، وسعت مصر جاهده لجذب رؤوس الاموال الاجنبية حتى يتمكن الاقتصاد المصري من تحقيق معدل نمو متسارع، اذ اعتمدت السياسة الاقتصادية المصرية على استيراد التكنولوجيا المتطورة من الغرب لاستغلال الموارد والثروات الطبيعية، التي يتم استغلالها برأس مال غربي (ابراهيم، ٢٠٠٨، صفحة ٢٠٥)، ونتيجة لتلك السياسة ازدادت الاستثمارات في قطاع الصيرفة والسياحة والنقل والمواصلات والخدمات والمشاريع الاستثمارية ، بينما لم تحضى قطاعات الزراعة والصناعة والثروة الحيوانية بالاهتمام المطلوب في الوقت الذي كان اقتصاد مصر بحاجة ماسة الى تطوير تلك القطاعات التي تعد عماد الاقتصاد المصري (مطير، ١٩٧٦، صفحة ١٢٦) فتردت الاوضاع الاقتصادية في البلاد واصبحت ثاني دولة تعتمد على الاعانات والاغاثات العاجلة من الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية بعد للكيان الصهيوني فاصبح الاقتصاد الوطني المصري تابعا للغرب، أثر ذلك سلبا على حرية القرار السياسي والاقتصادي الخارجي (عبدالحليم، ١٩٩٠، صفحة ١٥٠).

كانت السياسات التي تبنتها الحكومة وخاصة عام ١٩٧٨ برعاية صندوق النقد الدولي ذات اهمية بالغة في الازمات السياسية والاقتصادية التي عصفت بها البلاد، والتي أسهمت في انخفاض الانتاج والانتاجية وعدم الاستغلال الامثل للطاقات الانتاجية المتاحة واختلال التوازن المالي فضلا عن التضخم المتصاعد بسبب اعتماد الدولة على الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل العجز الاجمالي (سعدالدين، ١٩٨٦، صفحة ٤٩)، فظهرت بوادر الازمة واضحة للمدة ١٩٧٨-١٩٨١ ومن اهم مظاهرها اتساع الفجوة الغذائية واستمرار التبعية الغذائية للعالم الخارجي، بعد ان عانى القطاع الزراعي من الاهمال و تضخم المديونية المالية الخارجية وكثرت البطالة واختلال سوق العمل، التي تعد من اهم مظاهر التهديد للأمن القومي الاقتصادي في البلاد (عبدالله، ٢٠٠٢، صفحة ٤٦)،ادى ذلك الى هجرة داخلية بحثا عن فرص

للعمل قابلتها هجرة خارجية الى البلدان النفطية مع هجرة العقول والكفاءات الى البلدان الاجنبية، وعكست البطالة اشكالية تعطيل الطاقات الانتاجية التي ادت الى اهدار قيمة العمل وقيمة التعليم والتحصيل العلمي، فظهرت المهن الهامشية وغير المشروعة في المجتمع المصري (امين، ١٩٩٤، صفحة ١٢٨) ومثل التهديد الاخر استمرار ديمومة وجريان نهر النيل لاسيما ان منابعه خارج الاراضي المصرية ومن الممكن ان تتحول دول حوض النيل لإثارة العداء لمصر نتيجة لسياستها وعلاقاتها الخارجية وطبيعتها الديموغرافية، اذ لاحت في الافق مشاكل جنوب السودان والاطماع الاثيوبية في مياه النيل فضلا عن اطماع الكيان الصهيوني في مياه نهر النيل (عبدالله، ٢٠٠٢، صفحة ٤٦).

يبدو ان تلك التحديات مثلت اهم المشاكل التي واجهت البلدين وشكلت خطرا على امنهم القومي والاقتصادي، اذ تطلبت من صناع القرار ايجاد حلول عاجلة وانتهاج سياسة رشيدة لمعالجتها، من علاقات خارجية متوازنة تحقق مصالح البلدين، سيما انهما يمثلان عمقا استراتيجيا لبعضهما وصمام امان في وجهه التحديات وخاصة الاقتصادية، التي فرضت عليهما التعاون في اعلى المستويات، وحصل ذلك فعلا بعد ان توصل الطرفان الى توقيع ميثاق التكامل الاقتصادي بينهما في العام ١٩٨٢.

المبحث الثالث: مشروع التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان عام ١٩٨٢.

تُعدّ قضية التكامل من الموضوعات الأساسية في علم السياسة والعلوم الاجتماعية، وقد تناولتها عدة نظريات، منها ما يرتبط بالقومية والوحدة، ومنها ما يختص بالتكامل الإقليمي والتنمية والنظم السياسية، ويُعرَّف التكامل الاقتصادي بأنه عملية تحقيق الانسجام داخل البنية السياسية والاجتماعية، عبر تجاوز الولاءات الضيقة وتعزيز الشعور بالتضامن والهوية المشتركة (بدرالدين، ١٩٧٨، صفحة ١٤) ويُعرّف ايضا "**عملية موضوعية غايتها إقامة روابط مستقرة ووثيقة، وتسعى لتنظيم العمل بين اقتصاديات البلدان الداخلة في عملية التكامل**" (ياسر، ١٩٨٠، صفحة ١٣٨)، ومفهوم التكامل الاقتصادي من خلال النظرية الرأسمالية، يدور في فلك تكامل السوق، والذي يستند على تحرير التبادل التجاري من القيود، ويعده شرطا اساسيا لتوسيع السوق، ويعتمد على مرتكزات تكمن في توفر منطقة التجارة الحرة و الإتحاد الجمركي و السوق المشتركة و الإتحاد الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية (الحمد، ١٩٨٨، صفحة ١٧٥)، وتعد قضية التكامل بين مصر والسودان، مهمة لمصر اذ تعول عليها لتكون مفتاحا للنمو الاقتصادي والاكتفاء الذاتي، اذ مثل وادي النيل وحدة متكاملة الابعاد من النواحي الجغرافية والتاريخيةً والاجتماعية والحضارية والعسكرية (غالي ب.، الافاق الجديدة للتكامل، ١٩٨٢، صفحة ٥).

كان توقيع منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي ١٢ شباط ١٩٧٤ (الاهرام، ١٩٧٤) بن الجانبين المصري والسوداني من بواكير اوجه التعاون بينهما، وكان يهدف الى تعميق الروابط في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي عن طريق اقامة مؤسسات تشرف على ديمومة التعاون بينهما، وحدد المنهاج خطوات تنفيذية لتحقيق ذلك الغرض كانت اولاها عقد اجتماعات دورية على مستوى رئيسي البلدين مرة واحد في السنة للتشاور وتقييم التجربة، وتشكيل لجان وزارية تضم وزراء الخارجية والاقتصاد والزراعة والري والنقل والاعلام والتعليم والصحة والاوقاف الدينية تجتمع بشكل دوري في القاهرة والخرطوم وترفع تقاريرها الى رئيسي البلدين مرتين في السنة، (علوي، ١٩٧٦، صفحة ١١٩).

اوضح البيان المشترك الذي صدر عقب توقيع المنهاج على: تشكيل لجان فنية مشتركة تقوم بالتخطيط لتنفيذ مشروعات محددة في مجالات الانتاج الزراعي والثروة الحيوانية بإشراف وزيري الاقتصاد لكلا البلدين، وتأسيس شركة لتنظيم الملاحة النهرية مع استغلال الثروات السمكية، وتسهيل انتقال الافراد بين البلدين، وكضمانة لتحقيق بنود الاتفاق المبرم بين البلدين وانشأت مصر وزارة لشؤون السودان، بالمقابل انشأت السودان وزارة لشؤون مصر (الاهرام، ١٩٧٤)، وتشكلت عدة لجان

لتنفيذ بنود المنهاج منها اللجنة الفنية للاقتصاد والتجارة، ولجنة التنمية الزراعية والري المشتركة التي عقدت اول اجتماع لها في شهر كانون الاول ١٩٧٤، ولجنة التنمية الصناعية والتعدين عقدت اول اجتماع لها في ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٥، لجنة الشؤون الدينية والثقافية والاعلام اجتمعت في ايلول ١٩٧٤، ولجنة النقل والمواصلات اجتمعت في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٥، ولجنة التعليم والبحث العلمي اجتمعت في ١٣ كانون الثاني ١٩٧٥، ولجنة الشؤون الاجتماعية والعمل اجتمعت في تموز ١٩٧٥، ولجنة الشؤون القانونية اجتمعت في شهر تشرين الثاني ١٩٧٥ (القرعي، ١٩٧٨، صفحة ٣٧).

كانت الخطوة الاخرى توقيع اتفاقية الدفاع المشترك ١٥ تموز ١٩٧٦ بين البلدين واختصت في جانب التعاون العسكري والامني، تألفت من ثمانية مواد جاء في ديباجتها "**إن حكومة جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية، استجابةً لرأي الشعبين الشقيقين، وانطلاقاً من إيمانهما ... بالمصير المشترك والمصلحة الواحدة، وتنسيقاً لجهودهما في تأمين وحماية سلامتهما وأمنهما، وتعزيزاً لقدراتهما الدفاعية إزاء التحديات التي تواجهها الأمة العربية ، وتعميقاً للتعاون الذي تهدف إليه معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية الموقعة في ١٧ يونيو ١٩٥٠م، واستلهاماً للأهداف السامية لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الموقعة في مايو ١٩٦٣م، وعلى هدى منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي الموقع في ١٣ فبراير ١٩٧٤م، قد اتفقا على عقد اتفاقية الدفاع المشترك لتحقيق هذه الغايات**" (Sudanhistory، ٢٠٢٥) اكد الاتفاق على تشكيل لجان وزارية عليا لشؤون التكامل اجتمعت اربعة مرات كان آخرها في حزيران ١٩٧٧ وكرست جهدها لاتفاقيات ثنائية، تكفل تطبيق مبادي منهاج التكامل من حرية الحركة والانتقال لمواطني وادي النيل وخلال تلك المدة تم تأسيس شركات مهمة حققت تقدما ملموسا في مشروع التكامل من الجانب التنظيمي اهمها : الشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعي والتعدين، والشركة العربية الافريقية للمياه الجوفية، وهيئة وادي النيل للملاحة النهرية، وكانت اخرها الشركة السودانية المصرية لإدارة اعمال الري والانشاءات (Legumed, 1977, p. 595) وإنشاء الصندوق المشترك لتمويل دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لمشروع التكامل الصناعي، واقرت اللجنة الوزارية مجموعة من الاتفاقيات التي تنظم العمل الاقتصادي اهمها تشجيع وحماية الاستثمار، وحرية انتقال الايدي العاملة، والسماح بازدواج الجنسية والتعاون الصحي والطبي والضمان الاجتماعي (مبارك، ١٩٧٨، الصفحات ٤١-٤٢)، وافتتاح محطة الاتصالات اللاسلكية بواسطة الاقمار الصناعية في ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٨، تربط بين القاهرة والخرطوم، وانشاء قنال بطول ٢٢كم لتصريف المياه الفائضة من بحيرة ناصر الى منخفض توشكا في السودان، ومد خط سكة حديد بين اسوان ووداي حلفا. اصدرت اللجنة الوزارية بعد اجتماعها في ٢٩ حزيران ١٩٧٨ الغاء الرسوم الكمركية بين البلدين وخفض ٢٠٪ من اجور النقل النهري (الدار العربية للوثائق، ١٩٨١، الصفحات س ن-٨ / ١٣٠٢) .

يبدو ان للمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية والمواقف التي تبنتها الدولتين منها، اثرت بشكل او باخر على ديمومة العمل الثنائي، فالسودان مازال يواجه الازمات الداخلية المتمثلة بالتمرد الجنوبي واشتداد المعارضة الحزبية لسياسات نميري، وما تحيكه دول الجوار السوداني وخاصة اثيوبيا وليبيا ضد نميري، فضلا عن تاييد الاخير لزيارة السادات للقدس وما تبعه من ردود افعال عربية واسلامية غاضبة، فخسر بذلك الدعم العربي ودخل مضمار العزلة وبالنسبة للجانب المصري فإن تداعيات زيارة السادات للقدس انعكست سلبا على البلاد فخسرت مكانتها العربية، وأنَّ ما طرأ على البلدين من انعكاسات المقاطعة العربية والعزلة اثر سلبا على ديمومة العمل بمنهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي الذي تلكأ ولم يحرز تقدما ملموسا خلال السنوات (١٩٧٧-١٩٨١) وما تعرض له البلدان من ازمات اقتصادية كفيل عن بحثهما مجددا على توقيع ميثاق اوسع وأشمل من المنهاج السابق اكتملت جوانبه في العام ١٩٨٢.

توترت العلاقات بين السودان ومصر بعد ان شارك نميري في اجتماعات القمة العربية في تونس، للمدة ٢٠-٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٩، على العكس من مؤتمر قمة بغداد ١٩٧٨ اذ ارسل سفيره في القاهرة لتمثيل السودان، فتخلى نميري

عن سياسته المساندة الى مصر، عقب توقيع معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني التي ادانتها القمة العربية، ووقف الى جانب الدول العربية الاخرى مجموعة الرفض، ترتب على ذلك استدعاء كل من مصر والسودان سفيره في عاصمة الاخر، لكن العلاقة الدبلوماسية لم تنقطع بينهما، وكان لما أُشيع كون مصر ستزود الكيان الصهيوني بالمياه من النيل وفق بنود معاهدة السلام ما اثار حفيظة السودان بشدة، فانتقد وزراء الاعلام والخارجية السودانيين السلوك المصري، ورغم ذلك الجفاء لم تنقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بسبب تمسك نميري بالنظام المصري، واستؤنفت العلاقات بين الطرفين على المستوى الوزاري بعد زيارة وزير شؤون الدولة المصري بطرس غالي[١٥] الى السودان في اذار ١٩٨٠ (الدار العربية للوثائق، ١٩٨١، الصفحات س ن –٨/ ١٣٠٢) .

استكمالاً لمنهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي السابق، وتعزيزا للتعاون بين البلدين وخاصة في الجاني الاقتصادي وقع الرئيسان المصري والسوداني ميثاق التكامل الاقتصادي في ١٢ تشرين الأول ١٩٨٢ (العام، ١٩٨٢، صفحة ١) في الخرطوم، على ان يكون ساري المفعول ابتداء من تاريخ ٢٤ ايار ١٩٨٣ (الرسمية، ١٩٨٣) كان الهدف منه تحقيق وحدة اقتصادية كاملة يتم تنفيذها وفق جدول زمني حسب ما تضمنه الميثاق، وتنسيق السياسة الاقتصادية والمالية لكليهما في مجالات الزراعة والصناعة والري والثروة المعدنية والطاقة والنقل والمواصلات، وتم إنشاء صندوق التكامل المالي كجهاز تمويلي لتنفيذ الاتفاق بعد ان كان التمويل حائلا امام انجاز مشاريع سابقة، الهدف من الميثاق هو توطيد العلاقة بين البلدين والسعي لتنمية شاملة، وتقنين العلاقة بينهما وإخضاعها إلى اشراف الحكومتين، باشراف لجان من الأجهزة الفنية لتحقيق الهدف المبتغى إذ شملت : المجلس الأعلى للتكامل برئاسة رئيسي الدولتين وبرلمان وادي النيل والأمانة العامة للتكامل واللجان الفنية المشتركة وصندوق التكامل (العمار، ٢٠١١، الصفحات ١١٠–١١١).

المبحث الرابع: اسباب فشل ميثاق التكامل الاقتصادي ١٢ تشرين الاول ١٩٨٢.

رغم الأجواء الإيجابية والعلاقات المتميزة التي رافقت توقيع ميثاق الاقتصادي إلا أن هذا التقارب الدبلوماسي اصطدم لاحقاً بتحديات أعاقت تحويل المشروع إلى واقع اقتصادي ملموس، بسبب العزلة التي كان يعاني منها البلدين، فالسودان واجه مشاكل جمه منها تزايد قوة المعارضة وخاصة في الجنوب والازمة المالية و الاقتصادية التي عمّت البلاد بسب الجفاف وشح الامطار (رافت، ٢٠١٢، صفحة ١٥٥)، وتطبيق التشريعات الاسلامية من قبل الرئيس جعفر نميري في عموم البلاد ومنها الجنوب مما جعله عرضه لانتقادات دول صديقة مثل الولايات المتحدة الامريكية ومصر (البوني، ١٩٩٥، الصفحات ٩٠–٩١)، وتعددت الاراء في في تفسير اقدام النميري على تلك الخطوة ، جاء الاول في انها اتخذت وفق استراتيجية محسوبة في حين رجح الثاني باستمرار العشوائية في التخطيط وعدم التروي في اتخاذ القرار الصائب، وراح الاخير في ان النميري اتخذ القرار وفق مزاجه الشخصي بعد ان تزايدت لديه النزعة الدينية (عبدالعباس، ١٩٩٦، صفحة ٧١)

يعد قرار النميري في ٥ تموز ١٩٨٣ بتقسيم جنوب السودان الى ثلاثة اقاليم(اعالي النيل ، بحر الغزال، الاستوائية) رصاصة الرحمة التي اطلقها على نظام الحكم الذاتي للجنوب وتقويضاً لاتفاق اديس ابابا ١٩٧٢ اذ وجد نفسه امام تمرد مسلح (كوينلز، ٢٠١٥، الصفحات ١٦٥–١٦٦)، وكان للنفط الذي تم اكتشافه في الجنوب دوراً في اثارة التمرد؛ اذ حاول نميري ضم منطقة بانيتو النفطية من الاقليم الجنوبي الى الشمالي فأثار استياء الجنوبيين وكذلك قرار الحكومة تصدير النفط المستخرج خاما دون تكريره في الموقع مما ادى الى فقدان اهل الجنوب الكثير من فرص العمل التي كانوا بأمس الحاجة لها (خليل، ١٩٨٦، صفحة ٢٣٨) ، و قرار نميري تصدير النفط عن طريق ميناء بورتسودان، بدلا من ميناء بامبيو الجنوبية، وكان لاضطراب الامن وتدهور الوضع السياسي في السودان اثر سلبياً في استمرار وديمومة ميثاق

التكامل الاقتصادي مع مصر (الطويل، ٢٠١٢، صفحة ٢٩٧). حرم التمرد العسكري الحكومة السودانية من استثمار موارد الجنوب التي كان يكمن فيها مستقبل البلاد الاقتصادي وتوقف اعمال التنقيب على النفط، وايقاف مشروع قناة جونكلي الذي حرم الاراضي الزراعية من ثلاثة مليارات متر مكعب من مياه النيل (خليل، ١٩٨٦، صفحة ٢٣٩) فادى ذلك الى تدهور الوضع الاقتصادي للبلد فعجزت الحكومة عن توفير المواد الاساسية للشعب السوداني مع توقف مؤسسات التمويل الدولية عن امداد البلاد بالمواد الاساسية اللازمة بسبب عجز الحكومة عن تسديد ديونها المتراكمة (حبيب، ٢٠٠٥، صفحة ٢٧٣) فضلا عن عدة اسباب قوضت في النهاية الميثاق نفسه بعضها اقتصادية تمثلت بكون مصر عضو في منظمة التجارة العالمية والسودان اقل نموا لا يستطيع الوصول الى مرحلة الاتحاد الجمركي مع مصر، لانه يحاول الاستفادة من ميزة الدول الاقل نمو التي تحصل على معونات مالية لدعم اقتصادها قبل الشروع في عضوية المنضمة، وعدم توفر بُنية تحتية اساسية للنهوض بمشروع التكامل الاقتصادي وخاصة النقل والمواصلات، فضلا عن ذلك الجانب السياسي اذا اتسم نظام الحكم بالشمولية ونظام الحزب الواحد وكانت سمته البارزة الحالة الانفصالية وتعني انفصال القاعدة الشعبية عن السلطة السياسية، ويدل ذلك ان الشعبين لم يكن لهم حق التعبير الرأي حول مشروع التكامل الاقتصادي، فضلا عن غياب الاستراتيجية في العلاقة التكاملية بين البلدين اذ لم يبنى على رصانة التخطيط الذي يتسم بالديمومة والاستمرارية في الاستجابة للمتغيرات ولعل غياب تلك الاستراتيجية الضرورية لاستدامة مشروع التكامل ادت الى اصابته بالانتكاسات المتكررة (عبدالرزاق، ٢٠١٣، الصفحات ٤٠-٤١)، وكان رئيسا البلدين هم اصحاب القرار حتى في اختيار اعضاء البرلمان المشترك (المجتمع، ١٩٨٢، الصفحات ٢٢-٢٣) اتسمت العلاقات بين البلدين بالحذر والحساسية، ما شكّل عائقًا أمام مشروع التكامل بسبب تغليب الاعتبارات الأمنية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية والمحلية، وفي مصر عكست اجراءات تمديد قانون الطوارئ وتغيير مسؤولي الملف الاقتصادي عدة مرات عام ١٩٨٢ حالة من عدم الاستقرار والتراجع الاقتصادي، لذلك يمكن القول إن البلدين لم يكونا مهيأين اقتصاديًا وسياسيًا لإنجاح مشروع تكامل واسع في تلك المرحلة (عبدالرزاق، ٢٠١٣، صفحة ٤٣) وكانت النهاية الحتمية للمشروع عندما زار نميري الولايات المتحدة الامريكية في بداية نيسان ١٩٨٥ (F.R.U.S, 1985)اذ شهدت البلاد يومي الرابع والخامس من نيسان مظاهرات عارمة توجت في السادس من نيسان بانقلاب عسكري اطاح بالنميري وهو في طريق عودته ووصوله لمطار القاهرة (عبدالله، ٢٠٠٢، صفحة ١١٨).

الاستنتاجات

١. ظهر جليا ان العلاقات المصرية–السودانية خلال سبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي تتجه نحو التقارب السياسي والاستراتيجي، وذلك بسبب للمصالح المشتركة والتحديات التي واجهتهما في تلك المرحلة.

٢. شكّل ميثاق التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان عام ١٩٨٢ محاولة جادة لإرساء إطار مؤسسي للتعاون الثنائي، يهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي وتطوير مجالات التعاون السياسي والعسكري بين البلدين.

٣. ارتبط مشروع التكامل بجملة من الدوافع السياسية والأمنية والاقتصادية، إذ سعى البلدان إلى مواجهة حالة العزلة الإقليمية والضغوط الدولية من خلال توثيق التعاون المشترك.

٤. أسهمت الروابط التاريخية والجغرافية، ولا سيما وحدة وادي النيل، في توفير أرضية مناسبة لتبنّي فكرة التكامل بين البلدين، وتعزيز الخطاب السياسي الداعي إلى توحيد الجهود المشتركة.

٥. واجه مشروع التكامل منذ بداياته عدداً من التحديات البنيوية، أبرزها هشاشة الأوضاع السياسية الداخلية في كلا البلدين، وتباين الأولويات الاقتصادية والسياسية بينهما.

٦. أدّى ضعف التخطيط الاستراتيجي وغياب الآليات التنفيذية الفاعلة إلى الحدّ من قدرة مؤسسات التكامل على تنفيذ البرامج والمشروعات التي نصّت عليها الاتفاقية.

٧. كشفت تجربة التكامل المصري–السوداني عن الفجوة بين الطموحات السياسية المعلنة وإمكانات التطبيق العملي، الأمر الذي انعكس سلباً على استمرارية المشروع وفاعليته.

٨. تؤكد هذه التجربة أن نجاح مشروعات التكامل الإقليمي يتطلب استقراراً سياسياً ورؤية استراتيجية واضحة وآليات تنفيذ مؤسسية قادرة على تحويل الاتفاقات إلى واقع عملي.

الهوامش

(١) اسماعيل الأزهري (١٩٠١–١٩٦٩)، ولد أم درمان، درس بالجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩٣٠، رئيس وزراء السودان في (١٩٥٤ . ١٩٥٦م)، ورئيس مجلس السيادة ١٩٦٥ . ١٩٦٩م اعتقل بعد انقلاب أيار ١٩٦٩وسجن في كوبر: (قاسم، ١٩٩٦، الصفحات ١٣٦–١٣٨).

(٢) ابراهيم عبود (١٨٩٧–١٩٨٣) ولد في مدينة سواكن شمالي السودان ودرس الهندسة في كلية غوردون عام ١٩١٧، ثم التحق بالمدرسة الحربية وتخرج منها عام ١٩١٨، وعمل مع الجيش المصري حتى عام ١٩٢٤، التحق بقوة دفاع السودان ١٩٤٩ وأصبح نائب القائد العام ١٩٥٤، وفي ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨، قاد انقلاب عسكري اطاح بحكومة حسن الازهري وأصبح رئيسا للسودان حتى عام ١٩٦٤: (قاسم، ١٩٩٦، صفحة ١٤٨٥).

(٣) جمال عبد الناصر(١٩١٩–١٩٧٠) ولد في الإسكندرية، أكمل دراسته الابتدائية في احدى قرى الدلتا والثانوية في القاهرة، ثم أنظم الى الكلية الحربية وتخرج ضابطا ١٩٣٨، نُقِل الى السودان أصبح عضواً في تنظيم الضباط الاحرار الذي نجح في القيام بثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ ، اصبح رئيساً للجمهورية في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٤. للمزيد ينظر: (عطوي، ٢٠١٥، الصفحات ٩–١١٢).

(٤) ظهرت المنظمة في جنوب السودان في اذار ١٩٦٣ شكل ذلك مرحلة جديدة من تطور ازمة الجنوب وضمت الجنود السابقين في الفرقة الاستوائية، ومن الجنوبيين الذين اخلت الحكومة سبيلهم بعد انقضاء محكوميتهم ، اعلنت معارضتها لكل الحلول السلمية وتبنيها العنف وحمل السلاح لتحقيق اهدافها في الانفصال وتعني كلمة الانينيا (السم القاتل)، (بشير، ١٩٧١، صفحة ١٤٦)

(٥) سر الختم الخليفة :(١٩١٧–٢٠٠٦) ولد في الدويم ، درس في كلية غوردون عام ١٩٣٧، وتخرج منها مدرسا، وسافر الى بريطانيا ودرس التربية والعلوم النفيسة، تدرج في المناصب الادارية حيث عين مديراً للتعليم لخمس سنوات ثم أصبح نائباً لوكيل وزارة التربية والتعليم عام ١٩٦٤، تولى رئاسة الوزارة في السودان عام ١٩٦٤. ١٩٦٥. **للمزيد ينظر:** (مختار، ١٩٧١، الصفحات ٢٢١–٢٢٨).

(٦) نكسة حزيران ١٩٦٧: اندلعت في ٥ حزيران ١٩٦٧ بين الكيان الصهيوني وكل من مصر والاردن وسوريا والعراق وتسمى بحرب الايام الستة انتهت في العاشر من حزيران بهزيمة الجيوش العربية واحتلال الكيان الصهيوني الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان سيناء للمزيد ينظر: (هويدي، ١٩٧٥، الصفحات ٣٦–١٠١).

(٧) جعفر نميري:(١٩٣٠–٢٠٠٩) وُلد في مدينة أم درمان، فالتحق بالكلية الحربية السودانية وتخرّج ضابطا برتبة ملازم ثاني ١٩٥٢، التحق بتنظيم "الضباط الأحرار"، في ٢٥ أيار ١٩٦٩ قاد انقلاباً عسكرياً أطاح بالحكومة المدنية، ، وقع اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ مع متمردي الجنوب التي أنهت الحرب الأهلية الأولى، انتهى حكمه في ٦ نيسان ١٩٨٥، حين أطاح به انقلاب عسكري مدعوم بانتفاضة شعبية أثناء سفره الى الولايات المتحدة الامريكية، (عبدالفتاح، ٢٠٠٩، الصفحات ٢٢– ٢٥).

(٨) تنبأ المراقبين الغربيون تنبؤا ان الثورة السودانية ستكون اشبه بنسخة مطابقة من ثورة تموز في مصر نقلا عن صحيفة الفاشينال تايمز التي ذكرت "**ان العهد الجديد في السودان يأخذ بالفكرة العربية والطريق الاشتراكي تماما مثل مصر وان قادتهم أعلنوا قيام حزب واحد يقوم على تحالف العمال والفلاحين والجنود والمثقفين تماما مثل مصر**" (رزق، ١٩٧١، صفحة ٧١).

(٩) معمر القذافي (١٩٤٢–٢٠١١): ولد في مدينة سرت، قاد الانقلاب العسكري ضد الملكية في الاول من ايلول ١٩٦٩، وبعد تسنمه الحكم قام بتأليف الكتاب الأخضر الذي وضع فيه جل فلسفته في الحكم اذ عده طريقا ثالثا لا رأسماليا ولا اشتراكيا قتل في عام ٢٠١١. للمزيد ينظر: (عفاش، ١٩٩١، الصفحات ٨–٥١).

(١٠) ميثاق طرابلس واتحاد الجمهوريات العربية عقد في ٢٧كانون الاول ١٩٦٩ في ليبيا ووقع الميثاق الرئيس الليبي معمر القذافي والمصر جمال عبد الناصر والسوداني جعفر النميري نص الميثاق على اقامة تعاون سياسي وعسكري واقتصادي بين الدول الثلاثة، وعلى اثرة تحسنت العلاقات بين الدول الثلاثة رفضت ليبيا فكرت عقد صلح مع الكيان الصهيوني عقب وفاة جمال عبد الناصر ومجيء السادات واعلن رؤساء تلك الدول نيتهم اقامة اتحاد تدريجي بين دولهم وانضمت اليه سوريا في ٢٧تشرين الثاني ١٩٧٠ (الدار العربية‌للوثائق، ١٩٨١، الصفحات ل ي–١/ ١٣٠١).

(١١) محمد أنور السادات (١٩١٨–١٩٨١) ولد في القاهرة التحق بالكلية الحربية عام ١٩٣٨ , اشترك في ثورة تموز ١٩٥٢، ثم نائباً للرئيس المصري، وفي عام ١٩٧٠ رئيساً للجمهورية، اشترك في حرب تشرين عام ١٩٧٣، وفي عام ١٩٧٨عقد مع الكيان الصهيوني اتفاقية كامب ديفيد ومن ثم معاهدة للسلام عام ١٩٧٩, اغتيل عام ١٩٨١ للمزيد ينظر: (السويدي، ٢٠٠٩، الصفحات ١٧–١٢٨).

(١٢) اتفاقية تم توقيعها افي١٧ ايلول ١٩٧٨ بين أنور السادات ومناحيم بيغن برعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في منتجع كامب ديفيد، وكانت الأساس لعقد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية فيما بعد، دعت في بنودها للسلام مع دول عربية أخرى رفضتها معظم الدول العربية كونها تمثل خيانة للقضية الفلسطينية. للمزيد ينظر: (غالي، ١٩٧٨، الصفحات ٢٧٨–٢٧٢).

(١٣) تم توقيع الاتفاقية في ٢٧ شباط ١٩٧٢ بين الحكومة وحركة تحرير السودان التي انهت الحرب الأهلية (١٩٥٥–١٩٧٢) في جنوب البلاد وحصل من خلالها جنوب السودان الحكم الذاتي، وحقوق ثقافية ودينية مع اندماج قوات الحركة في الجيش السوداني، وادرجت نصوصها في الدستور السوداني، ساهم توقيع تلك الاتفاقية بالاستقرار الداخلي للبلد حتى عام ١٩٨٣بسبب اندلاع الحرب الأهلية مرة اخرى. للمزيد ينظر: (Shiun, 2004, p. 239).

(١٤) وقعت المعاهدة في ٢٦ مارس ١٩٧٩ في العاصمة الأمريكية واشنطن بين الرئيسان المصري أنور السادات ورئيس وزراء الكيان الصهيوني مناحيم بيغن، خرجت بموجبها مصر من حلبة الصراع العربي (الاسرائيلي) فأحدثت ردود افعال واسعة اتسمت بالغضب في الشارع العربي للمزيد ينظر: (حسن، ١٩٩١، الصفحات ٥٧–١٠٥)

(١٥) بطرس غالي (١٩٢٢– ٢٠١٦) دبلوماسي وسياسي مصري حصل على اجازة الحقوق من جامعة القاهرة، عام ١٩٦٤ وحصل على الدكتوراه من جامعة باريس في القانون الدولي اصبح رئيسا لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الاهرام) منذ عام ١٩٧٥ اسس مجلة الاهرام الاقتصادي وتولى تحريرها من (١٩٦٠–١٩٧٥) ومجلة السياسة الدولية المصرية (١٩٦٥–١٩٩١)، و وزيرا لشؤون الخارجية المصرية منذ العام (١٩٧٧–١٩٩١)، وامينا عاما للامم المتحدة (١٩٩٢–١٩٩٦) حصل على الكثير من الجوائز والاوسمة من (٢٤) بلدا وتم تقليده بوسام فرسان مالطا ومنح عضوية الكثير من الاكاديميات في العلوم السياسية والاقتصادية. للمزيد ينظر: (محمد، ٢٠٢٠، الصفحات ١٨–٤٤).

المصادر :

١- الدار العربية للوثائق. (١٨ شباط, ١٩٨١). السودان- العلاقات الخارجية – العلاقة مع ليبيا. *مشاريع الوحدة والدعم الليبي للنميري*. بيروت، لبنان: الدار العربية للوثائق.

2- Colin Legumed .(١٩٧٧) .*Middle East Contemporary Surevy* . New york.

3- David H. Shiun .(٢٠٠٤) .*Addis Ababa agreement: was it destined to fail and aer there lessons for the current sudan peace process* .,Annales d'Etiopie.

4- F.R.U.S ٥) .April .(١٩٨٥ , Visits By Foreign Leaders in 1985 .*Private Visit. Met with President Reagan April 1.*

5- F.R.U.S ٢٧) .July, 1972,١٩٧٦-١٩٦٩ .(VOLV E-5, Parts 1, Documents on Sub- Saharan Africa 1969-1972 . .*Department Of State Washington, Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon No,(331* .١ ،*(*Washington.

6- F.R.U.S ١٠-٩) .November , 1981 ,١٩٨٨–١٩٨١ .(Volume XXIV, North Africa .*Minutes of a Meeting of the Joint Military Commission (N290.(*

7- Hussien Zolfakar Sabry .(١٩٨٢) .*sovereingty for Sudan* .London: Ithaca press.

8- Larry Henderson .(١٩٧١) .*Egypt annd Sudan* .newyork: tomas nelson ing.

9- Mohamed Hashim Awad .(١٩٨١) .*Cited in Sudanow.*

10- Qabriel R Warburg .(١٩٨٥) .*Eygpt and Sudan stady in history and politics* . London: larnkass.

11- Robert o Collins .(١٩٦٧) .*Egypt the sudan* .margrove collage.

12- Sadgi Awad Mohamed Ali .(١٩٩٤) .The political Economy of Crisis in The Sudan 1973-1985 . *اطروحة دكتوراه*. ليدز بريطانيا: جامعة ليدز.

13- Sudanhistory
X على منصة https://x.com/Sudanhistory280/status/2001801979748847803. (١٩ كانون الاول, ٢٠٢٥).

. تاريخ الاسترداد السبت ١٤ شباط, ٢٠٢٦، من نص اتفاقية الدفاع المشترك بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية.

١٤- اجلال رافت. (٢٠١٢). *انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص*. بيروت.

١٥- احمد علي حسن. (١٩٩١). *اتفاقيتا كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر واسرائيل وملحقاتها* (المجلد ط٢). القاهرة: مكتبة الاداب.

١٦- احمد يوسف القرعي. (١٩٧٨). البنيان التنظيمي لتجربة التكامل. *مجلة السياسة الدولية العدد ٥١*.

١٧- ادم محمد احمد عبدالله. (٢٠٠٢). العلاقات السودانية المصرية في منضور الامن القومي ١٩٦٩-٢٠٠١. *اطروحة دكتوراه*. ام درمان، السودان.

١٨- اسامة الغزالي حرب. (١٩٩٠). *العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل* . القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية.

١٩- اكرم بدرالدين. (كانون الثاني, ١٩٧٨). قضية التكامل في المستوى النظري. *مجلة السياسة الدولية العدد ٥١* .

٢٠- الاهرام. (١٩٧٠). خطاب جمال عبد الناصر في ذكرى استقلال السودان. *الاهرام – العدد ٣٠٣٢٧ / ٢/ ١/ ١٩٧٠*.

٢١- الاهرام. (١٩٧٤). برنانج التكامل الاقتصادي والتنسيق السياسي بين مصر والسودان. *الاهرام العدد ٣١٨٤١ في ١٣ شباط ١٩٧٤*.

٢٢- الجريدة الرسمية. (١٣ تشرين الاول, ١٩٨٣). *https://manshurat.org/node/45669*. تم الاسترداد من منشورات قانونية.

٢٣- الحرية. (كانون الثاني, ١٩٧٥). الانفتاح السوداني يلقى نفس مصير الانفتاح المصري. *مجلة الحرية العدد ٧٠٣* .
٢٤- الدار العربية للوثائق. (تموز, ١٩٧٥). مصر - علاقات خارجية / ٣٢١. *العلاقة مع الاتحاد السوفيتي*.
٢٥- الدار العربية للوثائق. (حزيران, ١٩٧٧). السودان - سياسة داخلية. *استيلاء النميري على السلطة*. بيروت، لبنان: الدار العربية للوثائق.
٢٦- الدار العربية للوثائق. (٢٤ حزيران, ١٩٨١). السودان - السياسة الخارجية العلاقة مع مصر / رقم الوثيقة ١٩٣٢. *متابعة برنامج التكامل الثنائي* . الدار العربية للوثائق.
٢٧- الدار العربية للوثائق. (١٩٨١). السودان- سياسة داخلية. *اتفاقية جنوب السودان ١٩٧٢* . بيروت، لبنان: الدار العربية للوثائق.
٢٨- الدار العربية للوثائق. (١٨ شباط, ١٩٨١). السودان- علاقات خارجية- العلاقة مع ليبيا. *التطبيع والازمات ١٩٧٦-١٩٨٠* . بيروت، لبنان: الدار العربية للوثائق.
٢٩- الدار العربية للوثائق. (١٨ شباط, ١٩٨١). السودان-العلاقات الخارجية- العلاقة مع ليبيا . *من التعاون الى الاختلاف ١٩٦٩-١٩٧٥* . بيروت، لبنان: الدار العربية للوثائق .
٣٠- الدار العربية للوثائق. (١٩٨٢). السودان - سياسة خارجية - العلاقة مع المملكة العربية السعودية. *التقارب والتوتر والتطبيع*. بيروت، لبنان: الدرار العربية للوثائق.
٣١- الدار العربية للوثائق. (بلا تاريخ). السودان الياسة الداخلية . *من الاستقلال الى حكم النميري ١٩٥٦-١٩٦٩* . بيروت، لبنان: الدار العربية للوثائق.
٣٢- الدار العربية،للوثائق. (١٥ نيسان, ١٩٨١). الجماهيرية الليبية- سياسة خارجية-. *ميثاق طرابلس واتحاد الجمهوريات العربية*. بيروت.
٣٣- الراي العام. (١٣ تشرين الاول, ١٩٨٢). مبارك والنميري وقعا ميثاق التكامل الاقتصادي. *الراي العام الكويتية العدد ٧٦٩٢* .
٣٤- السياسة الكويتية. (١٩٧٩). *السياسة الكويتية العدد ٣٩٣ في ٦ حزيران*.
٣٥- المجتمع. (٢٦ تشرين الاول, ١٩٨٢). على هامش التكامل المصري السوداني. *المجتمع الكويتية*.
٣٦- المعتصم صبحي. (١٩٧٥). *السادات وثورة التصحيح* . القاهرة: دار الشعب.
٣٧- اماني الطويل. (٢٠١٢). *العلاقات السودانية المصرية جذور المشكلات وتحديات المصالح* . بيروت: المركز العربي للابحاث.
٣٨- ايمن هويدي. (١٩٧٥). *اضواء على اسباب نكسة حزيران ١٩٦٧ وعلى حرب الاستنزاف*. بيروت: دار الطليعة.
٣٩- ايه جميل عباس محمد. (٢٠٢٠). بطرس غالي ودوره السياسي في مصر والدبلوماسي في الامم المتحدة، اطروحة دكتوراه غير منشورة. بغداد: كلية التربية ابن شد ،جامعة بغداد.
٤٠- بطرس بطرس غالي. (كانون الثاني, ١٩٧٠). السودان وليبيا ومصر. *مجلة السياسة الدولية -العدد ١٩* .
٤١- بطرس بطرس غالي. (تشرين الاول, ١٩٧٨). ملف وثائقي عن اتفاقية كامب ديفيد. *السياسة الدولية المصرية العدد ٥٤*.
٤٢- بطرس بطرس غالي. (تشرين الاول, ١٩٨٢). الافاق الجديدة للتكامل. *مجلة السياسة الدولية العدد ٧٠* .
٤٣- جاسم محمد شغيت الكعبي. (٨, ٢٠٢٥). الصراع العربي (الاسرائيلي) وموقف الكنيست منه ١٩٦٦-١٩٦٧. *مجلة كلية التربية جامعة واسط* . DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol60.Iss1.4131
٤٤- جاسم مطير. (نيسان, ١٩٧٦). سياسة الانفتاح. *افاق عربية العدد ٨*.
٤٥- جلال احمد امين. (١٩٩٤). *معضلة الاقتصاد المصري بحث في الاسباب الحقيقية للمشكلة الاقتصادية في مصر*. القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع.

٤٦- حسن صالح ياسر. (كانون الاول, ١٩٨٠). ملاحضات حول دور المالية النقدية في عملية التكامل الاقتصادي بين البلدان الاشتراكية. *مجلة صامد الاقتصادي العدد ٢٣* .

٤٧- حيدر جواد كاظم العمار. (٢٠١١). العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر والسودان ١٩٧٨- ١٩٨٥. *رسالة ماجستير كلية التربية ابن رشد جامعة بغداد*. بغداد.

٤٨- روبرت او كوينلز. (٢٠١٥). *الحديث, تاريخ السودان*. (مصطفى مجدي الجمال، المترجمون) القاهرة: المركز القومي للترجمة (دار فكر).

٤٩- شاكر ضيدان جبر السويدي. (٢٠٠٩). الرئيس المصر محمد انور السادات دراسة في سيرته الداخلية ١٩٧٠-١٩٨١. *اطروحة دكتوراه غير منشورة*. البصرة، العراق: كلية الاداب.

٥٠- عادل عبدالرزاق. (٢٠١٣). *تجربة التكامل المصري السوداني بين النضرية والتطبيق*. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد.

٥١- عبد الرحمن مختار. (١٩٧١). *خريف فرح اسرار السودان ١٩٥٠-١٩٧٠*. الخرطوم: دار الصحافة.

٥٢- عبد اللطيف محمد البوني. (١٩٩٥). *تجربة تميري الاسلامية في السودان* . الخرطوم: معهد البحوث والدراسات الاجتماعية .

٥٣- عبد الوهاب الكيالي. (١٩٧٩). *الموسوعة السياسية ج الاول*. بيروت.

٥٤- عثمان عبد الحليم عثمان. (٢٠٠٤). العلاقات المصرية السودانية ١٩٢١-١٩٩٩. الخرطوم.

٥٥- عصام عبدالفتاح. (٢٠٠٩). *جعفر النميري الدكتاتور الذي حلم بانه يطير فحط على كرسي الحكم*. القاهرة: مطبعة كنوز للنشر والتوزيع.

٥٦- عمر سعدالدين. (نيسان, ١٩٨٦). واقع المازق الاقتصادي في السودان الابعاد والجذور. *مجلة السياسة الدولية العدد ٨٤*.

٥٧- عوني الشريف قاسم. (١٩٩٦). *موسوعة القبائل والانساب في السودان*. الخرطوم: افرو وقراف.

٥٨- غراهام ارنولد. (١٩٩٤). *السودان موت حلم* (المجلد الاولى). (عمران ابو حجلة، المترجمون) دار الفرجاني.

٥٩- فاروق محمود الحمد. (اذار, ١٩٨٨). مفهوم التكامل الاقتصادي. *مجلة شؤون عربية العدد ٥٣*.

٦٠- فضل عفاش. (١٩٩١). *الماضي يبدأ غدا قصة حياة الزعيم العربي معمر القذافي*. فينا : دار افريقيا للطباعة.

٦١- فوزي عطوي. (٢٠١٥). *جمال عبد الناصر رائد التاريخ العربي الحديث*. بيروت: الشركة اللبنانية للكتاب.

٦٢- لواء احمد عبدالحليم. (نيسان, ١٩٩٠). تحديات الامن القومي المصري في التسعينات. *مجلة السياسة الدولية المصرية العدد ١٠٠*.

٦٣- ماجد محيي عبدالعباس. (١٩٩٦). النظام السياسي في السودان من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٤. *رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية جامعة بغداد*. بغداد.

٦٤- محمد سعيد ابوعامود. (تشرين الاول, ١٩٩٨). الرؤى الامريكية لدور مصر الاقليمي . *مجلة السياسة الدولية العدد ١٣٤*

٦٥- محمد سلامة النحال. (٢٠٠٥). *نضال شعب السودان خلال قرن من الزمان*. بيروت: الدار العربية للموسوعات.

٦٦- محمد عثمان حبيب. (تموز, ٢٠٠٥). التطورات السياسية في السودان منذ اربعون عاما. *الياسة الدولية المصرية*.

٦٧- محمد عمر بشير. (١٩٧١). *جنوب السودان دراسة لاسباب النزاع*. (اسعد حليم، المترجمون) القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر.

٦٨- محمد عمر بشير. (١٩٨٨). *العلاقات السودانية المصرية*. الخرطوم: دار النسق.

٦٩- محمود خليل. (تشرين الاول, ١٩٨٦). الامن القومي السوداني ومشكلة الجنوب. *السياسة الدولية المصرية العدد ٨٦*.

٧٠- محمود محمد عبدالغني. (نيسان, ١٩٨٢). التكامل بين مصر والسودان الابعاد السياسية. *بحث دبلوم*. الخرطوم، السودان: معهد الدراسات الافريقية والاسيوية.

٧١- مصطفى علوي. (تشرين الاول, ١٩٧٦). السياسة الخارجية السودانية بعد انقلاب يوليو ١٩٦٩. *مجلة السياسة الدولية*.

٧٢- نبراس خليل ابراهيم. (٢٠٠٨). العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر والسودان ١٩٦٩-١٩٨١. *رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية للبنات جامعة بغداد*. بغداد، العراق.

٧٣- نصر الدين مبارك. (كانون الثاني, ١٩٧٨). التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان. *مجلة السياسة الدولية المصرية العدد ٥١*.

٧٤- يونان لبيب رزق. (تشرين الاول, ١٩٦٩). الثورة والصراع الحزبي في السودان العدد ١٨. *مجلة السياسة الدولية*.

٧٥- يونان لبيب رزق. (نيسان, ١٩٧١). ايديولوجية الوحدة بين مصر والسودان. *مجلة السياسة الدولية المصرية العدد ٤٢*.